

# سجنٌ جديد باسم "الإصلاح" بكفر الشيخ يوسع خريطة التعذيب والحبس بمصر



الأحد 8 فبراير 2026 م

نشرت الوقائع المصرية، ملحق الجريدة الرسمية، الأحد 8 فبراير ٢٠٢٦ قراراً لوزير الداخلية محمود توفيق بإنشاء ما يُسمى "مركز الإصلاح الجغرافي" داخل مركز شرطة الرياض بعديرية أمن كفر الشيخ. الظاهر في الورق أنه إجراء تنظيمي لتنفيذ أحكام حبس قصيرة وتنفيذ الإكراه البدني في أحكام مالية، لكن جوهر الحكاية أعمق: نحن أمام توسيع جديد لفكرة "السجن العلوي بقسم الشرطة" تحت عنوان تجميلي اسمه "إصلاح". وتختت غطاء مسميات حديثة وإحالات قانونية، تستمر الدولة في تعيم أدوات الحبس وتطبيع وجود السجون الصغيرة داخل النطاقات الشرطية، لأن المشكلة في مصر ليست الإفراط في العقاب والاحتجاز، بل نقص الأماكن التي تُنْفَدُ فيها العقوبة.

## مركز "الإصلاح الجغرافي" في الرياض: ماذا يقول القرار فعلًا ولماذا هو خطير سياسياً واجتماعياً؟

القرار المنشور يتضمن إنشاء "مركز إصلاح جغرافي" مقره مركز شرطة الرياض، على أن تُنْفَد فيه أحكام الحبس التي لا تزيد عن ثلاثة أشهر، إضافة إلى تنفيذ العقوبات على من يقع عليهم الإكراه البدني تنفيذاً لأحكام مالية، مع الإشارة إلى الأساس القانوني المرتبط بقانون تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي وقانون هيئه الشرطة، ذكر أن القرار نُشر ويعمل به من اليوم التالي للنشره. وهذا هو النص البارد الذي يبدو إجرائياً، لكنه على الأرض يعني شيئاً آخر: تحويل قسم شرطة إلى نقطة تنفيذ عقوبة سالية للحرية بشكل دائم، أي أن "القسم" لا يعود مجرد جهة ضبط وتحريات واستقبال بلاغات، بل يصبح جزءاً من شبكة السجون اليومية.

الخطورة لا تأتي فقط من "إنشاء مكان جديد للحبس"، بل من الرسالة التي يرسلها القرار: بدلاً من علاج الأسباب التي تدفع الناس للاصطدام بالقانون أو العجز عن الوفاء بأحكام مالية، وبدلًا من إصلاح منظومة العدالة والاقتصاد التي تُنتج التعارف والفقير، يصبح الحل هو زيادة القدرة الاستيعابية للحبس تحت لافتة "إصلاح". المواطن هنا لا يقرأ القرار كتنظيم إداري؛ يقرأه كحلقة إضافية في سلسلة توسيع الذراع العقابية للدولة، وثبتت فكرة أن الرد السهل على الأزمات هو مزيد من الاحتجاز، لا مزيد من الإصلاح الحقيقي.

ثم إن تنفيذ "الإكراه البدني" في أحكام مالية يفتح سؤالاً اجتماعياً صادقاً: إذا كان الهدف المعلن هو "الإصلاح والتأهيل"، فكيف يستقيم ذلك مع تحويل العجز العالمي إلى مدخل للحبس؟ حتى عندما يكون الأمر منصوصاً عليه قانوناً، تظل الفكرة في جوهرها عقابية على الفقر والتعثر، وتؤكد أن الدولة تتعامل مع الأزمات العالمية للأفراد بعقلية الردع لا بعقلية المعالجة. وما يزيد الانزعاج أن القرار يستند أيضاً إلى "خطط الموارد البشرية" ومذكرة تنظيمية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛ أي أن الأمر ليس استجابة ظرفية لحالة طارئة، بل خطوة مخططة ضمن هندسة توسيعية لمنظومة الحبس.

## من "السجون" إلى "مراكز إصلاح": تغيير المسميات منذ ٢٠٢٢... هل تغيرت الحقيقة؟

في مارس ٢٠٢٢ جرى تعديل قانون تنظيم السجون بما يغيّر المسميات إلى "مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعية"، وبما يتحدث عن أهداف مثل الرعاية والتأهيل وإتاحة التعليم والاستذكار، ويقسم الأماكن إلى عمومية وجغرافية وخاصة. وبحسب هذا الإطار، فإن "المراكز الجغرافية" مخصصة للمحبوبين في الجناح وتكون ملحقة بأقسام الشرطة. هذا هو جوهر الفكرة التي نراهااليوم تتسع أكثر: سجنٌ داخل قسم شرطة لكن باسم جديد.

المشكلة أن تبديل الاسم لا يساوي تغيير الواقع. حين تتحدث النصوص عن إصلاح وتعليم وإدماج، بينما تنشأ مراكز حبس صغيرة ملحقة

بأقسام الشرطة، فإن الفجوة بين الشعار والمعارضة تصبح فاضحة الإصلاح لا يتحقق بقرار نشر في الواقع المصري، بل بسياسات علنية قائمة للمحاسبة: معايير احتجاز، ضمانات قانونية، رقابة مستقلة، شفافية حول الأعداد، وإتاحة حق الدفاع والزيارة الصحيحة أما حين يكون الاتجاه الغالب هو “إنشاء المزيد”，فإن الرسالة العملية هي أن الدولة تستثمر في البنية العقابية أكثر مما تستثمر في البنية الحقوقية

والأدلة على أن المسار “تراكمي” لا “استثنائي” واضحة في تسلسل القرارات: في فبراير ٢٠١٤ صدر قرار بإنشاء ٥ مراكز إصلاح جغرافية داخل أقسام شرطة في المنوفية والمنيا مع إلغاء مراكز أخرى في محافظات مختلفة، ثم استمرت قرارات أخرى خلال ٢٠١٤ بإنشاء مراكز مماثلة معنى ذلك أن توسع “السجون الجغرافية” ليس حدًّا منفصلاً في كفر الشيخ، بل حلقة ضمن سياسة متقدمة لتعظيم نموذج السجن الملحق بالقسم

### توسيع السجون الجغرافية: دولة تُدير المجتمع بعقلية الاحتجاز... وتطلب منك تصديق كلمة “إصلاح”

حين تبني السياسة العامة على تكثير أماكن الحبس، يصبح السؤال المنطقي: أين الإصلاح؟ هل الإصلاح هو أن يتحول كل نطاق شرطي إلى مساحة قابلة للحبس والتنفيذ؟ وهل المطلوب من الناس أن تصدق فقط لأن الاسم تغير؟ هذه المراكز تقدم بوصفها جزءاً من “تطوير المؤسسات العقابية”，لكن منظمات حقوقية تحدثت عن أن “السجون الجديدة” أو “المجمعات الجديدة” لا تعني بالضرورة تحسناً تلقائياً في أوضاع الاحتجاز، وأن تقييم الواقع يعتمد على الممارسات الفعلية داخل أماكن الاحتجاز، لا على الدعاية المصاغة لتغيير الشكل أو الاسم

وفي قلب هذه القضية توجد مشكلة سياسية أكبر: غياب النقاش المجتمعي الحقيقي حول جدوى هذا التوسيع ومعاييره القرارات تصدر من الوزير تباعاً، وتنشر في الواقع المصرية، ثم تُقدَّم للرأي العام كأنها إنجاز إداري لكن أين بيانات الطاقة الاستيعابية؟ أين أرقام من سُيُّبسون وأين ولمدة كم؟ أين آليات الرقابة المستقلة على مراكز ملحقة بأقسام شرطة أصلًا؟ وأين ضمانات عدم تحول “بس ثلاثة شهور” إلى دوامة اجتماعية تسحق الأسر الفقيرة، خصوصاً في قضايا الإكراه البدني المرتبطة بأحكام مالية؟

الأكثر قسوة أن هذا القرار يأتي في لحظة يعرف فيها المواطن معنى “الضغط” جيداً: أسعار مرتفعة، خدمات مكلفة، وشعور عام بأن الدولة تتعامل مع أزمات الناس بمنطق “القوة” لا بمنطق “السياسة العامة”. في هذا المناخ، أي قرار يوسع منظومة الحبس داخل الأقسام يُقرأ كجزء من عقلية إدارة المجتمع بالردع

وإذا كانت السلطة ترى إنزعاج الناس بأن ما تفعله “إصلاح”，فالإصلاح يبدأ من شيء أبسط من افتتاح مركز بس جديد: يبدأ من الشفافية والمحاسبة، من تخفييف أسباب الجريمة والتعثر، ومن جعل العدالة أقل اعتماداً على العقوبة كحل وحيداً أما أن تستمر ماكينة القرارات في إنتاج “مراكز إصلاح” جديدة ملحقة بأقسام الشرطة، فهذا ليست قصة إصلاح؛ هذه قصة توسيع سجون... مع تغيير اللافتة فقط